

24 جوان 2016

من المديرية العامة للدراسات والتشريعات الجبائي إلى

من استخلاص

الموضوع: حول إعفاء المصرف
الخصوم من المورد

المرجع: مكتوبكم بالفاكس بتاريخ 14 جوان 2016

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن طلبكم إبداء الرأي حول مقترح
المصرف بخصوص إضافة فقرة صلب الفصل 21
من مشروع اتفاقية المقر المزمع إبرامها بين المصرف وحكومة الجمهورية التونسية، يتم
بمقتضاها إعفاء المصرف
من مهمة استخلاص
الخصوم من المورد المستوجبة على شراواته من السوق الداخلية التونسية، يشرفني إعلامكم
أنه يتجه الرأي إلى عدم الموافقة على هذا الإقتراح، خاصة وأن الأمر لا يتعلق بأداءات
مستوجبة على المصرف، بل يتعلق بالأداءات المستوجبة على المزودين بالسوق المحلية
والتي يتعين على المصرف تحصيلها ودفعها إلى خزينة الدولة في الآجال المضبوطة لذلك.

والسلام

المدير العام
للدراسات والتشريعات الجبائي
الإمضاء: سهام بوغديري تمضية